مجلة علم النفس – اكتوبر ١٩٥١

علم جديد : علم الرموز *

بقلم

الدكتور إدوار موروسير

أستاذ الفلسفة بجامعة فؤاد الأول

١

للإحاطة بأهمية ودلالة علمْ الرموز (السيميوتيك) ، ونقصد به النظرية العامة للرموز ، لا غنى لنا قبل كل شيء عن الرجوع به إلى بدايته ، وهى بداية منطقية . والحق أن علمَ الرموز ليس مجردَ توسع فى الدراسات التى عُرفت فى بداية القرن الحالى باسم علم اللغة العام ؛ ولكنه ينتظم فى سلك المباحث النقدية التى يتابعها المناطقة منذ عام ١٨٥٠ حول اللغة ، بنائها وقوانينها .

إن المنطق هو بالضرورة نظرية فى العلم . ولقد أصبح المنطق عند مدرسة ڤينا والمدارس المجاورة لها – وخاصة مدرسة فرسوفيا – نظرية فى العلم باعتباره لغة . هذه اللغة ذات تنظيم مجرّد (سينتاكس) ينتظمها ويوجهها ويتميز تميزاً تاماً من التنظيمات الخاصة بلغة من اللغات المكتوبة أو الملفوظة داخل مجموعة اجتماعية معينة . وهكذا تكون مهمة المنطق أن يكشفَ عن هذا التنظيم المجرد المؤلف من قواعد عامة . وهذه القواعد تنقسم إلى قواعد صياغة تشرف على ائتلاف الألفاظ فى صورة قضايا ، وقواعد تحويل وهى تصل بين القضايا بروابط كما تؤلف عالمَ المقال . ثم إن القضايا هى نفسها على ضروب أربع ممكنة : تحليلية وصادقة ، متناقضة وباطلة ، تجريبية وصادقة ، تجريبية وباطلة . فالقضايا التحليلية ، أو بعبارة أخرى القضايا التوتولوجية أو « الصادقة أيا كان مضمونها » هى الروابط القبلية التى يشتقها التنظيم المجرد ومجالها الخاص هو المنطق والرياضيات . وكل قضية تركيبية ، أعنى كل قضية لا تكون صورية خالصة ، فهى تجريبية ،

* ترجمة المقال المنشور فى مجلة علم النفس . مجلد ٧ – عدد ١ .

كما أن فيها على الدوام إحالة على موقف أو وضع معين للأشياء . وصفوة القول إن العلمَ تآزر بين قضايا تحليلية وأخرى تجريبية . وبعبارة أدق المنطق الرياضى الذى يأتلف على هيئة عالم من الرموز خارج الواقع يقدم « أدوات لمعالجة » القضايا التجريبية . ونظرية القضايا التحليلية هى كما يقول كارناب صياغة للأساليب التنظيمية الممكنة .

إن النظرية المنطقية للغة هى كذلك نظرية فى الصدق من حيث هو قيمة لهذه اللغة . وسيكون ثمة صدق صوريّ وصدق تقريريّ وذلك بمقتضى التصنيف السابق للقضايا . والمعيار العام للصدق هو « الوضوح » . فوضوح القضايا التحليلية يأتى نتيجة لتماسك سياق استنباطيّ يبدأ من تعريفات بالمصادرة . ووضوح القضايا التجريبية حاصل عن عمليات تثبت . ولنكن على يقين من أننا لسنا بصدد تثبت من قضية شرطية عن طريق التجربة ، ولكن الأمر كما أكده « كارناب » تأكيداً قوياً فى المؤتمر الدولى لفلسفة العلوم لعام ١٩٣٥ ، يتعلق بالمضاهاة التبادلية بين القضايا التجريبية : وإذن فلا وجه للمقارنة بين قضية وواقعة ، لإننا نقارن بين شيئين لا تربطهما صلة بعالم واحد بعينه ! وعندما يدور حديثنا — وما أكثر ما نفعل ذلك — حول التثبت من قضية بواسطة واقعة ، فإننا نخلط بين عمليتين : إحداهما هى صياغة ملاحظة . والأخرى مضاهاة بين قضايا تجريبية استقيتْ من ملاحظات متنوعة .

والخلاصة أن النظرية المنطقية للغة على نحو ما تبدو من خلال المؤلفات الأولى لمدرستى فينا وفرسوفيا قد انتهت إلى النتائج التالية : اللغة الصادقة أو العلم هو مجموعٌ مؤلفٌ من قضايا تحليلية مشتملة على قضايا تجريبية ؛ ويكون هذا المجموع واضحاً للفكر على شريطة أن يُراعى معيارا الصدق ألا وهما الإحكام والتثبت ؛ يضاف إلى ذلك أن هذا المجموع وإن اشتملَ على حدود متنافرة فى الظاهر ودالة على عوالمَ تخص علوم الفيزيقا والحياة والاجتماع والنفس . . . . فيمكن فى نهاية الأمر أن يوحد داخل صنف موحد متجانس من الحدود الخاصة بلغة الفيزيقا الموضوعية .

تلك هى أولى المراحل الكبرى التى أدت إلى فكرة نظرية عامة للرموز .

٢

ولقد أدخلت التحسينات على الاشكال السالف الذكر وعلى نتائجه من ناحيتين : من نقد باطنى تناول النظرية المنطقية للغة ، ومن مجهود انصرف إلى إقامة علم نفس وضعى وموضوعى للغات : ومن ثم فقد ازداد الشعور بالصلة الوثيقة التى قربت بين المناطقة الصوريين وبين علماء النفس السلوكيين .

ولقد كان من تأثير مدرسة فرسوفيا ، وعلى الأخص كوتارْبنسكى وتارْسكى ، أن اكتشف المناطقة منذ عشرين عاماً أن التنظيم المنطقى لم يكن سوى فرْع واحد من علمْ شامل للرموز . ولقد استعاروا من « تشارلز موريس » كلمة « سيميوتيك » للدلالة على علمْ الرموز هذا ، كما شرعوا يحكمون أساس التصورات الرئيسية للنظام الجديد وسرعان ما وجدوا أنفسهم وقد اشتبكوا فى صراع له أثره مع علماء النفس الذين راحوا بدورهم يطالبون بأن لهم وحدهم حق دراسة الرموز دراسة موضوعية .

وهاك أولا منهج العمل كما أثبته المناطقة ، تجد له عرضاً رائعاً فى كتاب « كارناب » : « مدخل إلى علمْ الدلالة » (١٩٤٢) — فالرموز يجب أن تنقسم إلى مجموعتين : الرموز المعرفية ووظيفتها الاخبار ، والرموز اللامعرفية ، ذات المنشأ الانفعالى ، ووظيفتها الاستدعاء . وسيقصر المنطق بحوثه على المجموعة الأولى وحدها ، أما الأخرى فمتروكة لعالم النفس — ويؤدى التحليل الموضوعى للرمز المعرفى إلى النتائج التالية : نقوم بملاحظة كائن حى ، وليكن إنساناً ، يحدث صوتا ، أو تصدر عنه إشارة أو يقوم بأية عملية أخرى بطريقة تفيد معرفة بموقف أو موضوع ما — مثال كهذا يمكن تحليله كما يلى : كائن تصدر عنه الرموز ، ومظهر رمزى (سيميوتيكى) معتبر فى ذاته — أى الرمز بعينه — ، ثم عملية دلالة تربط الرمز بحادث معين . ومن هذا تشتق بسهولة الأقسام الثلاثة الكبرى لعلم الرموز : القسم الخاص بالتنظيم وهو يتناول الرمز أو مجموعة من الرموز بالدراسة بعد تجريدها من عمليات الدلالة ومن حضور الكائن المحدث للرموز ؛ وهذا القسم الأول من علم الرموز ينقسم بدوره إلى قسمين : أحدهما وصفى يعالج التنظيمات ذات الوجود التاريخى ، والآخر مجرد منطقى وهو تحليل لقواعد الصياغة

والاشتقاق فى لغة من اللغات ؛ وما برحت النزعة الصورية المنطقية بنوع خاص تُعنى بالكشف عنه — ويأتى بعد ذلك القسم الخاص بعلم الدلالة (السيمانتيك) وهو يضع القيمة الدلالية للرموز موضع الاعتبار ، غير أنه يصرف النظر عن اشتراك الذات ومن ثمّ فهو لا يحسب حساباً للأرجاع الشخصية الانفعالية الناشئة عن إصدار الرموز أو تلقيها . والقسم الخاص بعلم الدلالة ، مثله مثل القسم الخاص بالتنظيم (السينتاكس) يتضمن قسما وصفياً هو من شأن عالم اللغة ، كما يشتمل على قسم مجرد يعين شروط الدلالة وقواعدها داخل نسق من الرموز ، مما يدخل فى عمل المنطق . أما القسم الأخير وهو القسم العملى فستدور أبحاثه حول عملية التفاعلات المركبة التى ستجرى بين شخص واحد أو جملة أشخاص وبين الرموز : مثال ذلك أن فحص العمليات التى ينتهجها العلماء لتدوين نتائج التجارب وإذاعتها سوف ينبع من القسم العملى . ويرى « كارناب » ، وقد جاراه المناطقة الصوريون فى رأيه هذا ، أن القسم العملى لن يشمل غير قسم واحد وأنه سيظل وصفياً خالصاً : فيدخل فى دائرته حل المشاكل الفسيولوجية والاثنولوجية والنفسية والنفسية الاجتماعية ، ولن يكون باستطاعته أبداً أن ينتظم فى صورة نظرية مجردة وصورية تدور حول العلاقة بين شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص وبين رموز ذات قدرة على الدلالة .

والوضع الراهن للأبحاث يفيد بأن كثيراً من المسائل التى تغلب على الأقسام الوصفية من الفروع الثلاثة لعلم الرموز قد سبق أن عالجتها علوم اللغة والنفس وعلم النفس الاجتماعى بوجه خاص . ولقد حان الوقت الذى ينبغى أن تحشد فيه هذه النتائج بطريقة توفر لمن يجد من الباحثين سجلا موحداً وأساساً وطيداً يبدأون منه أبحاثهم . ولقد أخذ تشارلز موريس على عاتقه أن يقوم بهذا التأليف الأول — غير أنه ينبغى علينا قبل أن نتعرض لتقديم مؤلفاته أن نتناول الأمر فيما يتعلق بالمناطقة الذين احتفظوا لأنفسهم بحق تكوين علم مجرد للرموز . فالتنظيم المجرد يقابل الدراسات التى كان يعالجها المنطق الصورى منذ قرن من الزمان من حيث أنه يقتصر على حساب القضايا ، ونظرية الدوال القضائية ، وتحليل أشكال الاستنباط ، ومنطق الروابط . ونجد فى كتاب كارناب الذى أشرنا إليه تنويهاً بالتعديلات التى أضافها البحث الدلالى إلى التنظيم المنطق القديم للغة (والواقع أن هذا التنظيم قد خلط بين قسمى التنظيم والدلالة بأن جعل منهما

شيئاً واحداً .) وما زال علم الدلالة المجرد يتعثر فى خطواته الأولى ، فهو لم ينته بعد إلى صياغة تصوراته ومسائله الرئيسية فى صورة واضحة . ولقد نشر كارناب فى عام ١٩٤٧ بعد كتابه « المدخل » . . دراسة جديدة جعل عنوانها « المعنى والضرورة » عكف فيها على فحص فكرتى الصنف والخاصية بأن طبق عليها منهجاً تحليلياً جديداً يطلق عليه منهج المصدق والمفهوم » . ومن الخير أن نحيل القارىء إلى مقالات عديدة لعالم المنطق الأمريكى هـ . ب . كرّى وخاصة مقالاته : « اللغات والنسق الصورى » (ضمن نشرات المؤتمر الدولى العاشر للفلسفة) ؛ « اللغة وما بعد اللغات والنسق الصورى » (مجلة المنطق الرمزى) ؛ « علم الدلالة » (مؤتمر فلسفة العلوم ، باريس سنة ١٩٤٩) . ومن العسير أن نصدر حكماً نهائياً على هذه الكتابات التمهيدية ولكن ثمة حقيقة لا جدال فيها : ذلك أنها تقدم لنا من جديد اهتمامات ومسائل عالجها المنطق التقليدى والمنطق المعاصر على السواء ، — وهى اهتمامات اعتقد كارناب وتلامذته منذ عشرين عاماً أنها لم تنضج بعد ، إن نظرية تبحث فى دلالة نسق من الرموز لا بد أن ترتبط بنظرية فى المقولات أو بالمنطق الشارط (الترنسندنتالى) أو منطق جدلى (ديالكتيكى) . ولكن ليس لنا أن نذهب بعيداً فى تفاؤلنا . فالتصورات القديمة تبدو على الدوام فى ثوب جديد بعد أن يتم تكاملها فى طريقة جديدة تضع مسائل هذه التصورات وضعاً جديداً .

٣

وأما من جانب علم النفس فقد كانت النتائج حاسمة ، ولقد برهن علم الرموز (السيميوتيك) على أنه جاء تحقيقاً لمطلب ملح من مطالب العلم . وكتابا تشارلز موريس « أسس نظرية الرموز » (شيكاغو ، ١٩٣٨) — و « الرمز واللغة والسلوك » (نيويورك ، ١٩٤٦) يضمان بين دفتيهما أهم ما بذل من جهود من أجل استخلاص وتصنيف الأفكار الأساسية لعلم الرموز — بَدِيا ها هو التعريف الموضوعى للرمز : إذا كانت ا منبها تمهيدياً من طبيعته أنه ، فى غيبة الموضوعات المنبهة التى تحدث سلسلة من الاستجابات تنتمى إلى أسرة سلوكية معينة ، يثير لدى الكائن الحى استعداداً للاستجابة بسلسلة من الاستجابات

المتوافقة مع هذه الأسرة السلوكية — عندئذ تكون ا رمزاً ؛ ففى تجربة كتجربة بافلوف الشهيرة تكون ا هى الجرس . — ولنشرع الآن فى تحليل الرمز .

الدلالة : هى ما يطلق على مجموع الشروط التى بمقتضاها يكون للرمز قدرة على الإبانة — والمدلول هو « ذلك الشىء » الذى يعمل على تنمية سلسلة من الاستجابات استعدت لها كائن معين وضعَ موضعَ الاختبار : ففى حالة الكلب فى تجربة بافلوف نجد أن الطعام هو مدلول للصوت الذى هو عبارة عن الرمز المشير للجرس . واللغة ، من بين الرموز ، هى مجموعة من رموز كثيرة الأبعاد يشترك فيها أفراد أسرة معينة ، ويحدثها أعضاء هذه الأسرة وهى تأتلف فيما بينها بطريقة تؤدى إلى تكوين رموز مركبة ؛ وهذه التأليفات من الرموز تخضع لقوانين صارمة ، كما أن هذا الطابع التأليفى هو الذى يميز لغة الإنسان عن لغة الحيوان .

ورموز اللغة الإنسانية ، فيما يرى موريس ، يمكن اعتبارها من وجهتين : وجهة دلالتها ووجهة استعمالها . واجتماع وجهتى النظر هاتين يتيح لنا تحديد « نماذج من القول » أو لغات مخصوصة توجد أحياناً فى صورة مجردة وتكون نتيجة لذلك وحدةً رمزية (سيميوتيكية) أصيلة ، ولكنها قد توجد كذلك داخلة فى لغة الحياة اليومية حيث تكاد تمتزج فى وقت واحد أشد الدلالات والاستعمالات تبايناً . ومن ثم فإن تصنيف اللغات إنما يراد به تطهير اللغة الشائعة التى تُشتقُ منها نماذج بسيطة وموحدة من رموز يجرى استعمالها بين الناس . ويقترح موريس ضم مزايا التصنيفات التى تستند أحياناً على الاختلاف فى دلالة الرموز وأحياناً أخرى على تباين أوجه استعمالها . ومرد هذا إلى التسليم بأن لكل لغة نمطاً سائداً من الدلالة وأن لها فى نفس الوقت وظيفة أولية بالقياس إلى استعمالها . ولكل رمز أربعة أنماط ممكنة من الدلالة : الإشارىّ ، والتذوقىّ ، والتعيينى ، والصورىّ . وينفذ تحليل موريس دائماً إلى صميم العلاقة بين الفرد والبيئة ، وهى أنماط التخطيط الرئيسى لعلم الرموز . فقد تشير كلمات امرىء يحادثنا إلى وضع معين للطريق الذى علينا أن نجتازه ؛ وقد تعمد هذه الكلمات إلى ذلك الوضع فتقدره على أنه عقبة بالقياس إلى قصدنا من بلوغ نقطة محددة من هذا الطريق ، ثم إن الرموز يمكن أن تعين لنا مسلكاً خاصاً لمواجهة هذه العقبة ؛ قد يكون هذا المسلك تغييراً فى دليل سفرنا مثلا. فى حالة الشكل التخطيطى « كلب — جرس — طعام » « يشير » صوت الجرس إلى الطعام الموجود فى مكان معين ، وهو بَعدُ « يقدر »

هذا الطعام باعتبار أنه متعلق بالجوع ، وهو « يعين » فعل — استجابة . — بيد أن اللغة الإنسانية تشتمل كذلك على « رموز منطقية » معروفة باسم « الرموز الصورية » ؛ مثال ذلك « أو » ، « و » ، « لو » ، « فعل الكينونة » ، « + » — مثال ذلك أيضاً اللواحق suffixes والرموز النحوية ، وعمليات الوقف . . . . إلخ ولهذه الرموز فى كل لغة من اللغات المركبة وظيفة دلالة تامة التحديد تتميز عن الأنماط الثلاث الأخرى تميزاً تاماً . فلنا إذا أن نتحدث عن نمط صورىّ من الرموز أو بعبارة أخرى عن رموز « مشكِّلة » (كما يقول موريس) . ولا عبرة هنا باللفظ المختار للتعبير عن هذا النمط الجديد من الدلالة ، فأخطر من ذلك إدراك أصالته .

ويقابل الأنماط الأربع من الدلالة أربعة ضروب من الاستعمال . فالوظيفة العملية للرموز هى وظيفة ضبط أو تحكم فى السلوك . ولكى يبلغ هذا الهدف ، يتعين على الكائن الحىّ قبل كل شىء — والإنسان بصفة خاصة — أن يحسب حساب البيئة التى سيتخذها مجالا لفعله ، كما أن عليه بعد ذلك أن يتخير بضعَ خصائص مميزة لهذه البيئة ، وأن يستبصر بالاستجابات التى تسمح بالوفاء بحاجاته الخاصة ، ثم إن عليه أخيراً أن ينظم مجموع هذه الاستجابات جهد طاقته داخل إطار أو شكل متماسك موحد . وإذن فقد تبين مباشرة كيف أن هذه الوجوه المتعددة لتكيف الفرد مع بيئة معينة يمكن تيسيرها بإشراك الرموز التى سيكون لها حينئذ وظيفة استعمال خاصة بكل ضرورة من ضرورات التكيف الأربعة على حدة . وسيترتب على ذلك أن تستخلص الاستعمالات الأربع للرمز بسهولة — فالرمز يمكن أن يفيد فى التعريف بالبيئة التى على المرء أن يتمّ فيها فعله ، — وأن ييسر عليه سبيل الاختيار ، — وأن يثير من بين الاستجابات أكثرها نفعاً ، — وأخيراً فإن فى مقدوره أن يؤلف بين مجموعة الرموز السابقة فى كل رمزى مجمل . ويشير موريس إلى هذه الاستعمالات الأربع بالمصطلحات التالية نذكرها بترتيب التعريفات السابقة : فالرمز قد يقال عنه إنه إخبارى ، أو تقويمى ، أو استشارى ، أو اتساقى .

وبحسبنا الآن أن نعمد إلى لوحة ذات مَدخلين فنجد بين أيدينا ست عشرة إمكانية لغوية ، كل منها محددة تماماً فى دلالتها ووظيفتها . — لا جرم أن يتعجب عقلٌ له حظ من النقد إذ يلمس مثل هذا التوافق بين نمط الرموز واستعماله :

فى كل طرف أربعة منها على التحديد : أليس فى الأمر ما يحمل على الظن بأنه مفتعل ؟ ألا ينبىء عن الطابع الشكلى للتصنيف ؟ إن المرء يبدأ بداية قبلية ، إلا أنه — بطريقة تثير الدهشة — يعود فيكشف الواقع اللغوى كاملا . لهذه الاحتراسات قيمتها وينبغى ألا تغيب عن أذهاننا . غير أن وزنها لا يبلغ أن يدفعنا إلى اطراح التصنيف الذى اقترحه موريس . بل إن الأمر على العكس من ذلك تماماً ، فإن كنا نقدمه هنا فمرجع ذلك إلى أننا نعتبر أنه يمكن أن يكون بمثابة أساس وطيد تقوم عليه تحليلات أعمق وأدق . وفضلا عن ذلك فلا مناص للعلماء المحدثين فى العلوم الإنسانية من التسليم به (أى التصنيف) : لقد انقضى زمن كان فى مقدورهم أن يفاخروا فيه مزهوين بأن من حقهم وحدهم أن يراجعوا العلم الذى تخصصوا فيه ؛ هنالك تراث — وإن يكن جديداً — لا مفر من انتهاجه والسير على هداه : تلك هى الروح العلمية التى يحسن الاقتداء بها ، لا الوضعية المغلقة المقفلة . وصفوة القول إن المحاولة التى اضطلع بها موريس فى مجال تصنيف اللغات ووظائف الرموز هى أوفر المحاولات التى بذلت فى هذا الصدد حظاً ، وذلك لأنها أغناها بالإمكانيات لمن يروق لهم أن يسلكوا هذه السبيل .

وإليك النتائج واللغات محددة عن طريق الجمع بين نمط الدلالة واستعمال الرمز :

لغة العلم	إشارية	وإخبارية	فى آن معاً
لغة الآداب	»	وتقويمية	» »
لغة القانون	»	واستثارية	» »
لغة الكونيات	»	واتساقية	» »
لغة الأساطير	تذوقية	وإخبارية	» »
لغة الشعر	»	وتقويمية	» »
لغة الأخلاق	»	واستثارية	» »
لغة النقد	»	واتساقية	» »
لغة الصناعة	تعيينية	وإخبارية	» »
لغة السياسة	»	وتقويمية	» »
لغة الدين	»	واستثارية	» »
لغة الدعاية	»	واتساقية	» »

اللغة المنطقية – الرياضية	صورية	وإخبارية	فى آن معاً
لغة الخطابة	«	وتقويمية	« «
لغة النحو	«	واستذارية	« «
اللغة الميتافيزيقية	«	واتساقية	« «

وكل تأويل لغوى من بين هذه التأويلات التى نلمس وجودها فى اللغات المتمدينة لا ريب فى أنه يفتقر إلى تعقيب مسهب مصحوب بكثير من العناية ولكن سوف أقتصر فى هذا المجال على ضرب بضعة أمثلة – فلغة العلم – بحسب تصنيف موريس – ثمرة الجمع بين مطلبى الإشارة والإخبار ، ومقصد العلم إلى الاقتصار على النمط الإشارىّ من أنماط الدلالة : فالواقع أنه يستبدل بالتقديرات الكمية المبهمة كما نجدها فى اللغة الشائعة – رموزاً عددية صرفة ؛ وهو يعمل على تكوين جهاز آلى يزيد درجة التثبت أو التحقق من القضايا كما يسمح بالتمييز – من بين قضايا معينة – بين ما يشير منها إلى موضوع وما يخلو من الإشارة . ولكى يكمل هذا العمل من الإشارة والإخبار ، يقترب العلم من لغة المنطق التى تشاركه فى الاستعمال الإخبارى ، وإن كانت صورية وغير ذات إشارة وأما اللغة الميتافيزيقية فهى كما يقول موريس صورية واتساقية – ومرد ذلك إلى أن المرء كثيراً ما يخلط بينها وبين لغة الكونيات ، وهذه بدورها اتساقية إلا أنها إشارية وغير صورية . وتتصف القضية الميتافيزيقية بعموميتها الشاملة ، كما تتميز بحقيقة أخرى وهى أنه لا سبيل إلى إثباتها أو دحضها بالطرائق العلمية المألوفة . وإليك نموذجاً للقضايا الميتافيزيقية : « الشىء لا يحتمل أن يكون موجوداً ولا موجوداً فى آن واحد » ، « التغير من جوهر الشر » ، « التغير شرط كل تقدم نحو الخير ». والذين يلقون بأمثال هذه العبارات يرفضون فى الغالب أن يذعنوا لمزاعم العلم التى تبدو مناقضة لها ؛ بل إنهم قد يعمدون إلى تأويل هذه المزاعم تأويلا من شأنه أن يُلاشى هذا التعارض . يكشف هذا الموقف عن نمط الميتافيزيقا واستعمالها. قضاياها ينبغى أن تعتبر بمثابة « منظّمات » بالقياس إلى سائر أنواع القضايا – فالرجل الذى لا يحبذ التقلبات الاجتماعية ، والذى لا يجد فى نفسه ميلا إلى التخلخل النفسى لبعض الطباع الإنسانية ، والذى ينكر الاضطراب فى جميع مظاهره ووجوهه ، سوف ينظم كل هذه الأحكام ليديرها حول العبارة التالية : « إن التغير من جوهر الشر » . هذا التنظيم اللغوى من شأنه أن يجنب مؤوليه الدهشة :

إن الميتافيزيقا هى الفن الذى يُتيح أن لا يكون ثمة تناقض مع الخبرات التى يقوى الإنسان على معاناتها . ولنذهب إلى حد التسليم بوجود مقال ميتافيزيقى يستند على تأكيدات متناقضة : إن ذلك سيكون أقصى ما يمكن أن تصل إليه لغة الميتافيزيقا من مهارة وحذق. ذلك لأن صناعة فنية قصاراها أن تُعدك دائماً للتعجب والاندهاش هى نفسها خُطة تهدف إلى الاستقرار فى عالم زاخر بالمفاجآت . والخلاصة أن اللغة الميتافيزيقية تضفى على المسالك الإنسانية وحدة شاملة تتجلى قبل كل شىء فى رموز هذه اللغة ، وهناك نماذجُ متعددة من الوحدات تناظر ثوابت سيكلوجية واجتماعية متباينة — وليس هذا التحليلُ الرمزى (السيميوتيكى) قضاء على الميتافيزيقا بل هو تحديد من سائر اللغات : فالأمر بين الوضوح على على أن هذه اللغة التى نحن بصددها كامنة — على تفاوت فى القوة والضعف — وراء اللغات الأخرى ، إذ أن الصورية والاتساقية نزعتان خاصتان بحياة الرموز أيا كانت .

يتبين لنا من هذين المثالين طرافة تصنيف موريس باعتباره مرحلة تبدأ عندها تحليلات لغوية : إن الوظيفة الرئيسية لعلم الرموز اليوم لا تخرج عن محاولة تصنيف الرموز إجمالا والرموز الإنسانية ، أو اللغات على وجه التخصيص .

وجدير بنا أن نلفت الانتباه أخيراً إلى مشكلة أساسية لم يحدث إلى الآن أن عالجها علمٌ اللغة إلا متحيزاً : ونعنى بها مشكلة الظروف الفردية أو الاجتماعية التى أدت إلى ظهور الرموز . فليس للرمز دلالة مفردة قائمة بذاتها ؛ بل إن هذه الدلالة تتصل كذلك بمحتوى : فهى أولا مرتبطة بالتاريخ الشخصى للأفراد الذين يستخدمون هذه الرموز فيما بينهم ، وهى بَعدُ داخلة فى صميم العلاقات التى تُنسجُ خيوطها بين الناس فى كل يوم . وتُعدُ نظرية «جورج ميد» فى اللغة من أخصب الفروض فى هذا المجال الذى تدخل فى نطاقه علوم اللغة والنفس والاجتماع . ويمكن الاستفادة من الرجوع إلى مؤلفه : « العقل والنفس والمجتمع » (جامعة شيكاغو ، ١٩٣٤) . ومجملُ القول أن علمَ الرموز (السيميوتيك) هو العلمُ الشامل للرموز ، — ولا يغير فى الأمر كثيراً أن تكون هذه الرموز ذات منشأ حيوانى أو إنسانى — أن تكون رموزاً داخلة فى لغة من اللغات أو رموزاً مجردة عنها — أن تكون صادقة أو باطلة ، صالحة أو عديمة الصلاحية ، سوية أو شاذة .

وموضوع الرمز أكثر الموضوعات أصالة وأوسعها شمولا ؛ — هو أكثرها أصالة لأن الرمز ليس عنصراً يتألف منه نطاق محدد داخل عالم موضوعى ، على نحو ما تعين موضوعات العلوم الأخرى منطقة من العالم ، — وهو إلى جانب ذلك أوسعها شمولا لأن غيره من العلوم ، باعتبار كل منها نسقاً من الرموز ، يدخل فى نطاق السيميوتيك (علم الرموز) ويندرج بين جميع أنماط الرموز واستعمالاتها .

ولو أننا عالجنا الأمر من وجهة النظر المعرفية (الإپستمولوجية) لقلنا إن علم الرموز يستجيب لحاجة إلى التوحيد ظاهرة فى مجال متسع من العلم المعاصر ، لم تبرح حتى اليوم تتلمس المركز الذي تدور حوله أبحاثها . ولقد انقضى نصف قرن من الزمان على الفلاسفة وعلماء النفس والمؤرخين والاجتماعيين وهم يجهدون فى إثبات أصالتهم أمام علوم الطبيعة . ولقد ألقيت عبارات متعددة ، فدار الحديث حول «علوم العقل» و «علوم المدنية» ، و «علوم الحضارة» ، و «نظرية القيم» . غير أن واحداً من هذه المجهودات لم يؤد إلى بإنشاء علم يجمع بين توحيد مباحثه التى بلغت من التقارب حداً جعلها تتنازع فيما بينها بلا انقطاع ، وبين تمييزهر تمييزاً واضحاً من مجموعة العلوم الطبيعية .

ولعل من الخطورة بمكان أن نقوم بالمماثلة فى مجال كهذا يتناول تطور العلوم . ومع ذلك فنحن نجازف بالقول بأن علم الرموز ينبغى له أن يشغل مكانة مماثلة لتلك المكانة المشهود بها اليوم لنظرية الطاقة الذرية فى علوم المادة والحياة . لنسلم بأن كل علم أياً كانت طبيعته يتخذ له موضوعاً وجهة من النشاط ، على أن نضفى على هذه الكلمة معنىً واسعاً كل الاتساع بحيث يقصد به المظهر الذى يتجلى به الواقع . وثم نموذجان شاملان لهذا النشاط : أنواع النشاط الطبيعى وأنواع النشاط « الدلالى » حيث لا يبدو فيها الواقع على ما هو عليه ، منظوراً إليه نظرة موضوعية . والتقابل القائم بين « الطبيعى » و « الدلالى » يجب أن يحل محل التقابل بين المادة والعقل ، أو بين « الطبيعة » و « الحضارة » .

مثل هذا التقابل مشروع بحيث يمكن اعتباره ثمرة حركة داخلية من حركات التفكير العلمى الراهن .

الترجمة بقلم : عبد الغفار مكاوى